

العطف

عطف البيان

العطف إما ذو بيان، أو نسق ... والغرض الآن بيان ما سبق

فدو البيان: تابع، شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه

العطف كما ذكر ضربان؛ أحدهما: عطف النسق، وسيأتي، والثاني: عطف البيان: وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المشبه للصفة: في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، ف « عمر » عطف بيان، لأنه موضح لأبي حفص فخرج بقوله « الجامد » الصفة؛ لأنها مشتقة، أو مؤولة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيد، وعطف النسق؛ لأنهما لا يوضحان متبوعهما، والبدل الجامد؛ لأنه مستقل.

موافقة عطف البيان لمتبوعه:

فأولينه من وفاق الأول ... ما من وفاق الأول النعت ولي

لما كان عطف البيان مشبها للصفة، لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت، فيوافقه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

فقد يكونان منكرين ... كما يكونان معرفين

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم، منهم المصنف، إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل، ومن تنكيرهما قوله تعالى: « يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ » وقوله تعالى: « وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ » فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصدید: عطف بيان لماء.

إعراب عطف البيان بدل كل من كل

وصالها لبدلية يرى في غير نحو « يا غلام يعمرأ »

ونحو « بشر » تابع « البكري وليس أن يبدل بالمرضي

كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، نحو « ضربت أبا عبد الله زيداً »
واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع منادى، نحو « يا غلام يعمرأ »
فيتعين أن يكون « يعمرأ » عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية
تكرار العامل: فكان يجب بناء « يعمرأ » على الضم؛ لأنه لو لفظ ب « يا » معه لكان
كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوع ب « أل » وقد أضيفت إليه صفة بآل،
نحو « أنا الضارب الرجل زيد » فيتعين كون « زيد » عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً
من « الرجل »؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: « أنا الضارب
زيد »، وهو لا يجوز؛ لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بآل لا تضاف
إلا إلى ما فيه أل، أو ما أضيف إلى ما فيه أل، ومثل « أنا الضارب الرجل زيد » قوله:

أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا

الشاهد: فبشر: عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن
التارك بشر « وأشار بقوله: « وليس أن يبدل بالمرضي » إلى أن تجوز كون « بشر »
بدلاً غير مرضي وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفراسي.

عطف النسق

تال بحرف متبع عطف النسق ... كإخصص بود وثناء من صدق

عطف النسق هو: التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها، ك « إخصص بود وثناء من صدق » فخرج بقوله: « المتوسط ... إلى آخره » بقية التتابع فالعطف مطلقاً: بواو، ثم، فإ، ... حتى، أم، أو، ك: « فيك صدق ووفأ »

حروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي: الواو، نحو « جاء زيد وعمرو »، وثم، نحو « جاء زيد ثم عمرو »، والفاء، نحو « جاء زيد فعمرو »، وحتى، نحو « قدم الحجاج حتى المشاة »، وأم، نحو « أزيد عندك أم عمرو »، وأو، نحو « جاء زيد أو عمرو ».

والثاني: ما يشرك لفظاً فقط، وهو المراد بقوله:

وأتبع لفظاً فحسب: بل، ولا، ... لكن، ك « لم يبد امرؤ لكن طلا »

هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو « ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمراً ».

معاني حروف العطف:

1 . الواو: فاعطف بواو لا حقاً أو سابقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها: فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: « جاء زيد وعمرو » دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون « عمرو » جاء بعد « زيد »، أو جاء قبله، أو جاء مصاحباً له

وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو « جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمر معه »، فيعطف بها؛ اللاحق، والسابق، والمصاحب، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، ورد بقوله تعالى: (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا).

واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متبوعه ك « اصطف هذا وابني »

اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفي بالمعطوف عليه، نحو « اختصم زيد وعمرو »، ولو قلت: « اختصم زيد » لم يجز، ومثله « اصطف هذا وابني، وتشارك زيد وعمرو »، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف، فلا تقل: « اختصم زيد فعمرو ».

2 . 3 . الفاء وثم

والفاء للترتيب باتصال ... و « ثم » للترتيب بانفصال

أي: تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به، و« ثم » على تأخره عنه منفصلاً، أي: متراخياً عنه، نحو « جاء زيد فعمرو »، ومنه قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى)، و« جاء زيد ثم عمرو » ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ).

واخصص بفاء عطف ما ليس صله ... على الذي استقر أنه الصله

اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة؛ لخلوه عن ضمير الموصول، على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو « الذي يطير فيغضب زيد الذباب »، ولو قلت: « ويغضب زيد » أو « ثم يغضب زيد » لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستغني بها عن الرابط، ولو قلت: « الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب » جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

4 . حتى

بعضاً بحيثى اعطف على كل، ولا ... يكون إلا غاية الذي تلا

يشترط في المعطوف بحيثى أن يكون بعضاً مما قبله وغاية له؛ في زيادة، أو نقص، نحو « مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة ».

5 . أم

و« أم » بها اعطف إثر همز التسوية ... أو همزة عن لفظ « أي » مغنيه

أم على قسمين: منقطعة، وستأتي، ومتصلة، وهي: التي تقع بعد همزة التسوية، نحو « سواء علي أقمتم أم قعدت » ومنه قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا) ؟ والتي تقع بعد همزة مغنية عن « أي » نحو « أزيد عندك أم عمرو »؟ أي: أيهما عندك؟

وربما أسقطت الهمزة، إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

أي: قد تحذف الهمزة يعني همزة التسوية، والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللبس، وتكون « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن: « سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » بإسقاط الهمزة من « أنذرتهم » وقول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

الشاهد: (بسبع ... أم بثمان) فإنه حذف الهمزة المغنية عن أي والتقدير أسبع

وبانقطاع وبمعنى « بل » وقت ... إن تك مما قيدت به خلت

أي: إذا لم يتقدم على « أم » همزة التسوية، ولا همزة مغنية عن « أي » فهي منقطعة وتفيد الإضراب كـ « بل »، كقوله تعالى: (لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أي: بل يقولون افتراه، ومثله: « إنها لإبل أم شاء » أي: بل هي شاء.

6 . أو .

خير، أبج، قسم ب « أو » وأبهم، ... وأشكك، وإضراب بها أيضا نمي

أي: تستعمل «أو».

(أ) للتخيير، نحو « خذ من مالي درهماً أو ديناراً »

(ب) وللإباحة، نحو « جالس الحسن أو ابن سيرين »

والفرق بين الإباحة والتخيير؛ أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو « الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف ».

(د) وللإبهام على السامع، نحو « جاء زيد أو عمرو » إذا كنت عالماً بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع ومنه قوله تعالى: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ؛ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) .

(هـ) وللشك، نحو « جاء زيد أو عمرو » إذا كنت شاكاً في الجائي منهما.

(و) وللإضراب، كقوله:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلا بعداد

الشاهد: « أو زادوا » فإن « أو »: بمعنى بل فهي للإضراب.

كانو ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي: بل زادوا.

وربما عاقبت الواو، إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفاذا

قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس، كقوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ... كما أتى ربه موسى على قدر

أي: وكانت له قدرا.

الشاهد: « أو كانت » أتت أو بمعنى الواو.

ومثل « أو » في القصد « إما » الثانية ... في نحو « إما ذي وإما النائبة »

يعني: أن « إما » المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده « أو »: من التخيير، نحو « خذ من مالي إما درهماً وإما ديناراً » والإباحة نحو « جالس إما الحسن وإما ابن سيرين »، والتقسيم، نحو « الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف »، والإبهام والشك، نحو « جاء إما زيد وإما عمرو ».

وليست « إما » هذه عاطفة، خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

7، 8. لكن ولا

وأول « لكن » نفيًا أو نهياً، و « لا » ... نداء أو أمراً، أو اثباتاً تلا

أي: إنما يعطف بلكن:

(أ) بعد النفي، نحو « ما ضربت زيداً لكن عمراً »

(ب) وبعد النهي، نحو « لا تضرب زيداً لكن عمراً »

ويعطف ب « لا »:

(أ) بعد النداء، نحو « يا زيد لا عمرو »

(ب) وبعد الأمر، نحو « اضرب زيداً لا عمراً »

(ج) وبعد الإثبات، نحو « جاء زيد لا عمرو ».

ولا يعطف ب « لا » بعد النفي نحو « ما جاءني زيد لا عمرو ».

ولا يعطف ب « لكن » في الإثبات نحو « جاء زيد لكن عمرو ».

9. بل

وبل كلكن بعد مصحوبها كلم أكن في مربع بل تيتها

وانقل بها للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي

(أ) . يعطف ببل في النفي والنهي، فتكون كلكن، في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها، نحو « ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً » فقررت النفي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو، والأمر بضربه.

(ب) ويعطف بها في الخبر المثبت، والأمر؛ فتفيد الإضراب عن الأول، وتنتقل الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه نحو « قام زيد بل عمرو، واضرب زيداً بل عمراً ».

العطف على الضمير:

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد في النظم فاشيا، وضعفه اعتقد

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقع الفصل كثيراً:

المرحلة الثالثة

(أ) بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)، فقوله: « وآبَاؤُكُمْ » معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل ب « أنتم »، وورد الفصل:

(ب) بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: « أو فاصل ما » وذلك كالمفعول به نحو « أكرمتك وزيد » ومنه قوله تعالى: (جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فمن: معطوف على الواو في يدخلونها، وصح ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من « يدخلونها » ومثله الفصل:

(ج) بلا النافية، كقوله تعالى: (ما أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) ، ف « آبَاؤُنَا » معطوف على « نا »، وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ب « لا ».

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالم متصل، نحو « اضرب أنت وزيد »، ومنه قوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) ف « زوجك » معطوف على الضمير المستتر في « اسكن » وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل؛ وهو « أنت ».

وأشار بقوله: « وبلا فصل يرد » إلى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقوله:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... كنعاج الفلا تعسفن رملا

الشاهد: أقبلت وزهر فإنه عطف زهر على الضمير المستتر في « أقبلت » وهو الفاعل من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره.

وقد ورد ذلك في النثر قليلا؛ حكى سيبويه رحمه الله تعالى: « مررت برجل سواء والعدم » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر في « سواء ».

وعلم من كلام المصنف؛ أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل، نحو « زيد ما قام إلا هو وعمرو » وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل، نحو

« زيد ضربته وعمراً، وما أكرمت إلا إياك وعمراً » وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له، نحو « مررت بك وبزيد »، ولا يجوز « مررت بك وزيد » هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره المصنف، وأشار إليه بقوله:

وعود خافض لذي عطف على ... ضمير خفض لازماً قد جعلاً

وليس عندي لازماً؛ إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتاً

أي: جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماع؛ نثراً، ونظماً، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: (وَانْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بجر « الأرحام » عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه، رحمه الله تعالى:

فالיום قربت تهجوناً وتشتماً ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

بجر « الأيام » عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

الشاهد: « بك والأيام » فإنه عطف الأيام على الكاف المجرورة بالباء محلاً من غير إعادة حرف الجر.

اختصاص الفاء والواو:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو، إذ لا لبس، وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي معموله، دفعاً لوهم اتقي

قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة عليهما، ومنه قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فحذف « أفطر » والفاء الداخلة عليه.

وكذلك الواو، ومنه قولهم: «راكب الناقة طليحان» أي: راكب الناقة والناقة طليحان وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومنه قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوماً ... وزججن الحواجب والعيونا

الشاهد: «زججن الحواجب والعيونا» فإنه عطف بالواو عاملاً محذوفاً هو «كحلن» قد بقي معموله هو «العيون».

ف «العيون» مفعول بفعل محذوف، والتقدير وكحلن العيون، والفعل المحذوف معطوف على «زججن».

وحذف متبوع بدا - هنا - استبح ... وعطفك الفعل على الفعل يصح

قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجعل منه قوله تعالى: (أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْنِكَ) قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

العطف على الفعل والاسم المشبه له:

وأشار بقوله: «وعطفك الفعل - إلى آخره» إلى أن العطف ليس مختصاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو «يقوم زيد ويقعد، وجاء زيد وركب، واضرب زيداً وقم».

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً ... وعكسا استعمل تجده سهلاً

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل، ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا، وهو: أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم؛ فمن الأول قوله تعالى: (

فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً)، وجعل منه قوله تعالى: (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ)، ومن الثاني قوله:

فألفيته يوماً يبير عدوه ... ومجر عطاء يستحق المعابرا

الشاهد: « يبير ... ومجر » فإنه عطف اسم الفاعل مجر الذي يشبه الفعل على الفعل « يبير ».

وقوله:

بات يغشيها بغضب باتر ... يقصد في أسوقها وجائر

ف « مجر » معطوف على « يبير »، و« جائر » معطوف على « يقصد ».

الشاهد: « يقصد ... وجائر » فإنه عطف « جائر » وهو اسم فاعل مشبه بالفعل على محل الفعل « يقصد ».